حوار

بقلم : احمد طلعت

● الذوق شئ ليس في الكتب .. هذا التعبير القديم معناه ان الناس لا تستطيع ان تتعلم (الذوق) أو تدرسه ، وانما هو شئ يوجد بالطبيعة عند انسان ولا يوجد عند انسان آخر..

ولعل هذا التعبير يصدق كثيرا في هذه الايام ، ويصدق اكثر فيما تنشره بعض الصحف احتماء في حرية النشر ، مع ان الحرية كما هو معلوم - تلتزم بقواعد وضوابط أولها واهمها عدم المساس بالآخرين .

نقول ذلك بمناسبة اعلان نشر اخيرا في الصحف عن صدور كتاب جديد ، والاعلان يقول (دار النشر .. (تفخر) أن تقدم : عبود الزمر كيف اغتلنا السادات .. ؟)

ولاننا دائما مع حرية الرأي فاننا بطبيعة الحال لسنا ضد فكرة نشر الكتاب ذاته ، وانما نحن فقط ضد الاعلان الذي تتصدره كلمة (تفخر) وكانما قد اصبحت جريمة القتل شيئا يدعو الي الفخر ، مهما كانت دوافعها أو اسبابها .

فالجريمة هي دائما ، سواء كانت موجهة لرئيس دولة أو لفرد من عامة الناس ، والسادات بالذات - ومهما كان الرأي فيه - لا يصح ان تقترن نشر اسرار مقتله بعبارات (الفخر) او الشماتة .

لكن الناشر الذي يريد ان يربح من نشر الكتاب ، والصحيفة التي تريد ان تربح من نشر الاعلان ، فقد ت كل معاني (الذوق) ونسيت وهي تقدم كتابا عن تفاصيل جريمة قتل رئيس الجمهورية ان الموضوع لا يستحق اي نوع من (الفخر) وانما هو يستحق كل انواع الأسي والأسف .

● شهر ابريل هو شهر (اسود) علي موظفي الحكومة والقطاع العام فهو الشهر الذي يقدمون فيه اقرار الضريبة العامة علي الايراد ويسددون معه الضريبة المستحقة .

زارني مدير عام باحدي المؤسسات العامة ، ومعه بيان رسمي صادر من مؤسسته وموجه الي مصلحة الضرائب يتضمن ما تقاضاه من مرتب خلال عام ١٩٩٢ .

البيان يقول انه تقاضي خلال العام الماضي مرتبا قدره ٧٢٠٠ جنيه بعد ان ا قتطعت من المؤسسة التي يعمل بها ٣٦٠ جنيهاً تبرعا (اجباريا) بمناسبة الزلزال، اي انه تقاضي ٦٠٠ جنيه شهريا ينفق منها علي اسرته ، وعلي مظهره حتي يليق بوظيفة المدير العام .

وبناء علي ذلك فهو ملزم باي يؤدي ضريبة الايراد العام وقدرها ٦٣٠ جنيهاً خلال شهر ابريل ، اي اكثر من مرتبه الشهري حتي لا يقع تحت طائلة القانون ، وتوقع عليه مصلحة الضرائب غرامات التاخير

ويسالني المدير العام ، هل من العدل ان يدفع الموظفون وحدهم الضريبة - وهم من محدودي الدخل - بينما اي تاجر (خرده) يربح الوف الجنيهات في كل شهر ولا يحاسبه احد عليها ..؟

ويقول المدير العام ان سداد الضريبة معناه ان مرتبي العام الماضي قد (هبط) من ٦٠٠ جنيه شهريا الي ٥٥٠ جنيهاً فقط ويسالني كيف يهبط مرتبه بهذا القدر مع ان علاوته السنوية هي ثمانية جنيهات فقط لا غير في كل شهر ..؟؟

ويقول لي المدير العام - وهو يودعني - لا تعجبوا اذا سمعتم أن موظفي الحكومة والقطاع العام ينحرفون ، ولا تدهشوا اذا انتشرت ظاهرة (الرشوة) وتستر بعض الموظفين علي مخالفة القانون ..!!

● مهما كانت الاسباب التي تبرر بها الحكومة انتشار ظاهرة (العنف) ومهما كانت النتائج التي تنتهي اليها اللجان والندوات عن اسباب هذه الظاهرة ، فان الحكومة مطالبة بان تدرك حقيقة مهمة هي ان تصميمها علي (احتكار) السلطة وعدم موافقتها علي ان يشاركها الآخرون في عملية صنع القرار، هي من أهم اسباب انتشار ظاهرة (العنف) لانها - في حالة غياب الحوار الديمقراطي - تصبح الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الغضب والاحتجاج علي السيطرة والتحكم .

ونحن بهذا الرأي لا نؤيد ظاهرة العنف أو نساندها وانما نحن - فقط - نحاول أن (نفسرها) حتي لا نترك الحكام يدفنون رؤوسهم في الرمال . ويرتاحون الي تفسيرات اللجان والندوات دون ان يحاولوا ايجاد الحلول العملية لمشكلة تؤثر علي المجتمع باكمله ، وبكل تياراته ، من اخطأ منها ومن أصاب ..

ولاننا نؤمن بالديمقراطية، ولا نرضي عنها بديلا، فاننا ننصح الحكومة بان تتحاور مع خصومها بالكلمة ، وبالرأي الموضوعي حتي لا يضطر خصومها لان يحاورها بقنابل المولوتوف .. وطلقات الرصاص ..

ان مكافحة (العنف) لا يمكن ان تكون بالبيانات والندوات ، وانما يجب ان تتم من خلال عملية (انفراج ديموقراطي) شامل .. وجذري .. يليق بمصر الماضي ، ومصر المستقبل .

● احدي مؤسسات القطاع العام نشرت في الاسبوع الماضي اعلانات في جميع الصحف (فخورة) بانها حققت في العام الماضي ارباحا قدرها ٨٢ مليون جنيه .. وجاء في الاعلانات نفسها ان اصول المؤسسة بلغت ٧.٥ مليار جنيه ، اي ان نسبة الربح الي راس المال هي مجرد ١٪ أو نحو ذلك .

لو ان احد المستثمرين من القطاع الخاص استخدم ٧.٥ مليار جنيه في انشاء مصنع للعب الاطفال لحقق ربحا لا يقل عن ١٠٪ من راس المال سنويا ..

هنيئا للقطاع العام بادارته .. وبارباحه ..!!